محليات

ديوان المحاسبة: «المواصلات» عاجزة عن تحصيل مستحقاتها المالية

تجاوزت 131 مليون دينار منها 108 ملايين عن خدمات البرق والهاتف

محمد راشد

فند ديوان المحاسبة الكثير من مكامن الخلل والتراخي في مختلف قطاعات وزارة المواصلات، ومنها عدم قيام الوزارة بتحصيل مستحقاتها التي تجاوزت 131 مليون دينار.

براك المرزوق

عبدالله المحيلبي

أكد ديوان المحاسبة وجود العديد من الملاحظات الادارية والمالية في وزارة المواصلات، مشيرا الى أن هناك تراخيا من الوزارة في تحصيل مستحقاتها من الايرادات لدى المنتفعين من خدماتها المختلفة التي بلغت أكثر من 131مليون دينار حتى مارس 2007 «حيث تبين من خلال المراجعة استمرار وجود العديد من المبالغ المستحقة للوزارة والمتراكمة منذ عدة سنوات مالية من دون ان تقوم الوزارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيلها».

وكشف تقرير ديوان المحاسبة الخاص بوزارة المواصلات للسنة المالية 2007/2006 الذي حصلت «الجريدة» على نسخة منه عن نوعية الخدمات المقدمة والمبالغ التي لم يتم تحصيلها «حيث بلغت مستحقات الوزارة عن خدمات البرق والهاتف أكثر من 108ملايين دينار، في حين تجاوزت المبالغ المستحقة على الجهات الحكومية المختلفة أكثر من 14مليون دينار، ومستحقات ادارة البريد على الادارات الأجنبية 264 ألف دينار، ومستحقات على موظفي الوزارة قاربت المليون ونصف المليون دينار، وكذلك الفروقات التي لم تتم تسويتها منذ سنوات وصلت إلى 473 ألف دينار، ومستحقات على شركات الانترنت قاربت المليوني دينار، وغيرها من المستحقات المالية التي لم تقم الوزارة بتحصيلها بشكل دوري حتى وصل المبلغ الاجمالي إلى 131,644,477,899».

وأورد التقرير بعض الملاحظات الأخرى بشأن استمرار حرمان الخزانة العامة للدولة من الانتفاع من ايرادات تأجير بعض المساحات غير المستغلة في برج التحرير لعدة سنوات، حيث تم تقدير المبلغ الممكن الاستفادة منه خلال سنوات قليلة بأكثر من 241 ألف دينار، إذ أشار الديوان إلى عدم استقرار الوزارة على رأي بشأن طرح موضوع استثمار المطعم والكافتيريا في برج التحرير منذ بداية طرحه عام 1997بعد إلغاء المزايدة عام 2004، الأمر الذي ترتب عليه بالاضافة إلى الايرادات المالية العالية حرمان المواطنين من الاستفادة من المعلم الحضاري لدولة الكويت منذ افتتاحه عام 1996.

وشدد على ضرورة المواظبة على اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لاستغلال واستثمار هذه المساحات بما يعود بالنفع على الخزانة العامة.

أما بخصوص العقد الخاص بمشروع فالكون الدولي لربط دولة الكويت عالميا والمؤرخ بتاريخ 2004/12/22 والبالغة قيمته 35 مليون دينار، فقد كشف التقرير عن مآخذ كثيرة شابت الموضوع تمثلت في عدم التقيد باشتراطات ديوان المحاسبة لدى الحصول على موافقته المسبقة على العقد «حيث تبين قيام الوزارة باستثناء المتعهد من تقديم الضمانات المالية اللازمة مقابل الدفعات التي ستصرف له استنادا إلى موافقة وكيل الوزارة، وكذلك لوحظ لدى المراجعة قيام الوزارة بصرف دفعة مقدمة لمقاول العقد بمبلغ 7 ملايين دينار وبنسبة 20% من قيمة العقد من دون الحصول على كفالة بنكية مقابل ذلك، حيث تم اعفاؤه من تقديم كفالة مصرفية للدفعة المقدمة بموافقة وكيل الوزارة، ولذلك طلب الديوان ضرورة تقيد الوزارة بقواعد تنفيذ الكفالات المصرفية مقابل الدفعات المقدمة».

كما أكد ديوان المحاسبة من خلال التقرير ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحصيل كامل مستحقات الوزارة لدى ادارات البريد في الدول الأخرى، وضرورة وضع آلية فعالة لعملية التحصيل واجراء المتابعة والتنسيق مع ادارات البريد للوصول إلى حقيقة المبالغ المستحقة للوزارة لتلافي تراكم تلك المستحقات سنة مالية بعد أخرى من دون تحصيل «وذلك حرصا على المال العام، خصوصا في ظل عدم قيام الوزارة باتخاذ المناسب حيال هذا الموضوع رغم ورود هذه الملاحظة بتقرير الديوان عن السنتين الماليتين الماضيتين، حيث أفادت الوزارة في ذلك الوقت بأنها ستقوم بالتنسيق بين الادارات المعنية للعمل على المطابقة الدورية للمستحقات مع متابعة مستحقات الوزارة لدى ادارات البريد بصفة دائمة، إلا أنه لوحظ عدم تقيد الوزارة بما أفادت به».

الوزارة لم تتقيد باشتراطات الديوان بشأن مشروع فالكون الدولي

جدول يوضح المبالغ المستحقة على الوزارة

البيان	المبلغ دينار	المبلغ فلس
مستحقات الوزارة عن خدمات برق وهاتف	108.383.011	566
المبالغ المستحقة على الجهات الحكومية المختلفة	14.344.599	267
مستحقات إدارة البريد على الادارات الأجنبية	264.597	610
مستحقات عن قطوعات كيبل	3.204.347	620
مستحقات على موظفي الوزارة	1.498.174	959
فروقات لم تتم تسويتها منذ عدة	473.157	807
مستحقات على شركات الإنترنت	1.926.356	386
مستحقات على شركات مسبقة الدفع	90.405	494
مستحقات على الشركات نظير استخدام القطاع القضائي	1.459.827	190
الإجمالي	131.644.477	899

قانون التعاون الجديد يعالج سلبيات العمل في الجمعيات

تشديد العقوبات للمخالفين الى حد الحبس خمس سنوات

وفاء القصير

تتجه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لاقرار احكام جديدة على مشروع قانون التعاون خلال هذا العام، وذلك لمعالجة السلبيات التي يعانيها قطاع العمل التعاوني.

وجاء في بعض الاحكام المستحدثة التي حصلت «الجريدة» على نسخة منها إعطاء الأولوية في العمل بالقطاع التعاوني للعمالة الكويتية، ويحدد الوزير النسب الواجب مراعاتها من هذه العمالة، مع إلزام المنشآت التعاونية بإدارة فروعها إدارة مباشرة ويجوز للوزير اصدار قرار بالانشطة التي يجوز للغير استثمارها. اضافة الى تشديد العقوبات على كل مخالف لأحكام قانون التعاونيات الى حد الحبس لمدة تصل الى خمس سنوات، والغرامة الى مبلغ يصل خمسة آلاف دينار

ومن اهم الاحكام الجديدة التي تضمنها مشروع القانون تسمية القانون الجديد باسم «قانون التعاونيات» الذي يشمل جميع اشكال التعاونيات، جمعيات نوعية واستهلاكية وانتاجية وجمعيات مشتركة واتحادات مختلفة او اتحاد عام، واقرار باب كامل يتضمن المبادئ التعاونية التي يقوم عليها العمل التعاوني. وجاء في الاحكام ايضا اخراج زكاة المال من اموال المنشأة مع تحديد أوجه صرفها، وتحديد سن عضو مجلس الإدارة بثلاثين عاما على الأقل، وحظر بقاء عضو مجلس الادارة بالمجلس لاكثر من مدتين متتاليتين، ولا يجوز ترشيح نفسه إلا بعد مرور ثلاث سنوات من آخر دورة قضاها في المجلس، مع حظر ترشيح العضو الذي تم عزله او الذي تسبب في حل مجلس الادارة إلا بعد مرور خمس سنوات على العزل أو الحل.

وحددت الاحكام مدة عمل مجلس إدارة المنشأة بثلاث سنوات يسقط بعدها المجلس، مشددة على ضرورة تفرغ مدير عام المنشأة التعاونية في لعمله، وحظر قيام الاتحادات التعاونية بأي نشاط تجاري سوى التفرغ لتحقيق الأهداف الأساسية التي قامت من أجلها من نشر الوعي التعاوني ووضع الخطط الاقتصادية والمالية والادارية والاحصائيات اللازمة للنهوض باعضائها والدفاع عن مصالحهم.

وبينت ان الطعن في القرارات المختلفة الصادرة من الوزارة يكون أمام القضاء خلافا للمعمول به من القانون الحالي «حيث يتم الطعن امام اللجنة الادارية المشكلة لهذا الغرض برئاسة وكيل الوزارة، على ان تقوم النيابة العامة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المنصوص عليها في قانون التعاونيات.

شعبي

بنسحب ثقتنا

لو سحبتوا واعترضتوا إحنا بنعزّز ثقتنا
ولو كثر باچر عددكم
(اللّه لا يكثّر عددكم)
التجارب علّمتنا:
الخفافيش الصغيره تكره النور اللّي ساطع
يااللّي ضيّقتوا علينا
واختنق كل شي فينا
واختلط أمر السياسه بالفتاوي
حتى ضعنا.....لأ متنا!
والوزيره؟
الثقه فيها چبيره
وفيكم ابنسحب ثقتنا

وضّاح
nashmi22@hotmail.com

الأمم المتحدة تكلف «الخط الأخضر» بإطلاق تقرير توقعات البيئة العالمية من الكويت

اختارت الأمم المتحدة جماعة «الخط الأخضر» البيئية لاطلاق تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع حصريا في دولة الكويت.

وذكر الناشط البيئي رئيس جماعة «الخط الأخضر» البيئية خالد الهاجري في بيان له امس ان تقرير توقعات البيئة العالمية حظي باهتمام كبير من جانب وزير شؤون الديوان الاميري الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح.

وأضاف الهاجري ان جماعة «الخط الأخضر» ستقيم فعالية اطلاق التقرير تحت رعاية الشيخ ناصر صباح الاحمد، وبحضور أعضاء السلك الدبلوماسي من سفراء دول الخليج والمشرق العربي وكبار الشخصيات البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في 30 يناير في إحدى قاعات المركز العلمي.

نتائج مسابقة «سالم العلي للمعلوماتية» أبريل المقبل

عايدة السالم: الكويت نواة لنشر الثقافة المعلوماتية

بحضور ورعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد سيتم اعلان النتائج النهائية لجائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية في شهر ابريل المقبل، وتمنت رئيسة مجلس أمناء الجائزة الشيخة عايدة سالم العلي ان تكون الكويت نواة لمحو الامية الالكترونية لشعبها وللشعوب الاخرى.

أعلنت رئيسة مجلس أمناء جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية الشيخة عايدة سالم العلي الصباح ان اعلان النتائج النهائية للمسابقة سيتم في شهر ابريل المقبل بحضور ورعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

وقالت الشيخة عايدة خلال الاجتماع التنسيقي الاول للجنة التحكيم واعضاء فرق التقييم من مؤسسات المجتمع المدني الليلة الماضية ان الجائزة انطلقت من المحلية الى الوطن العربي لتصبح الكويت نواة لنشر الثقافة المعلوماتية ولتعم الفائدة والمعلومة على جميع الشعوب العربية، متمنية ان تكون الكويت نواة لمحو الامية الالكترونية لشعبها وللشعوب الاخرى.

من جانبه، قال المدير العام للجائزة صالح العسعوسي خلال الاجتماع ان عام 2001 شهد انطلاقة الجائزة تحت مسمى «مسابقة سمو الشيخ سالم العلي الصباح السنوية للانترنت»، مؤكدا انها الاولى من نوعها في الوطن العربي.

وذكر ان سمو الشيخ سالم العلي الصباح تبنى مسابقة الانترنت واولاها الرعاية الكريمة ايمانا منه بأهمية المعلوماتية في حياة المجتمعات.

عايدة سالم العلي

واوضح ان الشيخ علي جابر العلي الصباح يعتبر المؤسس الاول للمسابقة التي ارسى دعائمها الاساسية معززا الرؤية الطامحة لاستثمار طاقات الشباب للافادة من تقنية الانترنت.

واضاف ان المسابقة في عامها السادس خطت خطوات جديدة من خلال نيلها وسام السبق في الرعاية الاميرية السامية وحضور سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد للحفل الختامي، مشيرا الى ان المسابقة تبنت فكرة استثمار الانترنت في التنمية المجتمعية فتوسعت في مجالاتها وشملت المؤسسات الحكومية والمدنية فخصصت جائزة لافضل موقع حكومي من الوزارات وجائزة اخرى لافضل موقع من المؤسسات والهيئات الحكومية وثلاث جوائز لافضل مواقع مؤسسات المجتمع المدني بالاضافة الى الافراد. وقال ان الجائزة في عامها السابع 2007 حققت الطموحات التالية من خلال تفضل سمو امير البلاد بتدشين الموقع الالكتروني الجديد للجائزة وحضوره الحفل الختامي السادس لتكريم الفائزين في اواخر شهر يناير 2007، مشيرا الى رفع قيمة الجوائز الى 100 الف دينار كويتي بدلا من 50 الف من قبل سمو الشيخ سالم العلي الصباح.

وعلى صعيد متصل، قال منسق لجنة التحكيم الدكتور خليل ابل ان باب المشاركة في الجائزة مفتوح للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت من اصحاب المواقع والصفحات على شبكة الانترنت بالاضافة الى المشاريع المعلوماتية وسيتم تسجيل المقيمين من الجنسيات العربية في الجائزة -فرع الوطن العربي.

وبين ان الجائزة اعتمدت الية دقيقة تستند الى اسس علمية تضمن للمسابقة اكبر قدر من العدالة متسمة بالشمولية والموضوعية والدقة.

الجائزة تستند إلى آلية دقيقة لضمان أكبر قدر من العدالة